صعود وسقوط النظام الدولي الليبرالي.

جون جيه ميرشايمر

توطئة

بحلول عام ٢٠١٩، كان من الواضح أنّ النظام الدولي الليبرالي في ورطةٍ عميقة، تتحرك الصفائح التكتونية التي تدعمها، ولا يمكن فعل الكثير لإصلاحها وإنقاذها، في الواقع، كان مصير هذا النظام الفشل منذ البداية، لأنه احتوى على بذور تدميره، يرعب سقوط النظام الدولي الليبرالي النخب الغربية التي بنته واستفادت منه في نواح كثيرة، تؤمن هذه النخب بشدةٍ أنّ هذا النظام كان ولا يزال قوة مهمة لتعزيز السلام والازدهار في جميع أنحاء العالم، كثير منهم يتهمون الرئيس دونالد ترامب بتدميره، لأنّه اتبع سياسات يبدو أنّها مصممةٌ لهدمها، ومع ذلك، سيكون من الخطأ الاعتقاد بأنّ النظام الدوليّ الليبراليّ في مأزق فقط بسبب خطاب ترامب أو سياساته، في الواقع، هناك مشاكل أكثر جوهريةٍ تلعب دورًا، وهو ما يفسر سبب تمكن ترامب من تحدي نظام يحظى بدعمٍ غربي واسع، الهدف من هذه المقالة هو تحديد سبب وقوع النظام العالمي الليبرالي في مأزق كبير وتحديد نوع النظام الدولي الذي سيحل محله.

أسباب أزمة النظام الغربي الليبرالي

يقدم ميرشايمر ثلاث مجموعات رئيسية من الحجج. **أولاً**، نظرًا لأنّ الدول في العالم الحديث مترابطةٌ بعمقٍ بطرقٍ متنوعة، فإنّ الأنظمة ضرورية لتسهيل التفاعلات الفعالة وفي الوقت المناسب، وهناك أنواع مختلفة من الأنظمة الدولية، ويعتمد أيّ نوعٍ يظهر بشكلٍ أساسيّ على التوزيع العالمي للسلطة، ولكن عندما يكون النظام أحادي القطب، فإنّ الأيديولوجية السياسية للقطب الوحيد مهمةٌ أيضًا، يمكن أن تنشأ الأنظمة الدولية الليبرالية فقط في الأنظمة أحادية القطب حيث الدولة الرائدة هيّ ديمقراطيةٌ ليبرالية.

ثانيًا، قادت الولايات المتحدة نظامين مختلفين منذ الحرب العالمية الثانية، لم يكن نظام الحرب الباردة، الذي يشار إليه خطأً أحيانًا على أنه "نظام دولي ليبرالي"، ليبراليًا ولا دوليًا، لقد كان نظامًا محدودًا كان مقصورًا بشكل أساسي على الغرب وكان واقعيًا بكل أبعاده الرئيسية، كان لها بعض السمات التي كانت متوافقة أيضًا مع النظام الليبرالي، لكن تلك السمات كانت مبنية على المنطق الواقعي، من ناحية أخرى، فإنّ نظام ما بعد الحرب الباردة بقيادة الولايات المتحدة هو نظام ليبراليّ ودوليّ، وبالتالي يختلف في نواحٍ أساسية عن النظام المحدود الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة.

ثالثًا، كان النظام الدولي الليبرالي بعد الحرب الباردة محكومًا عليه بالانهيار، لأنّ السياسات الأساسية التي استند إليها معيبة للغاية، إن نشر الديمقراطية الليبرالية في جميع أنحاء العالم، وهو أمر ذو أهمية قصوى لبناء مثل هذا النظام، ليس أمرًا صعبًا للغاية فحسب، ولكنه غالبًا ما يسمم العلاقات مع البلدان الأخرى ويؤدي أحيانًا إلى حروبٍ كارثيةٍ، كما أنّ النزعات القومية داخل الدولة المستهدفة هي العقبة الرئيسية أمام تعزيز الديمقراطية.

علاوة على ذلك، فإن ميل النظام الليبرالي إلى تفضيل المؤسسات الدولية على الاعتبارات المحلية، فضلاً عن التزامه العميق بحدود يسهل اختراقها، إن لم تكن مفتوحة، كان له آثارٌ سياسيةٌ سامةٌ داخل الدول الليبرالية الرائدة نفسها، بما في ذلك الولايات المتحدة أحادية القطب، هذه السياسات تتعارض مع القومية حول قضايا رئيسية مثل السيادة والهوية الوطنية، لأنّ القومية هيّ أقوى أيديولوجية سياسية على هذا الكوكب، فهي تتفوق دائمًا على الليبرالية كلما تصادم الاثنان، مما يقوض النظام في جوهره.

بالإضافة إلى ذلك، أدت العولمة المفرطة، التي سعت إلى تقليل الحواجز أمام التجارة والاستثمار العالميين، إلى فقدان الوظائف، وانخفاض الأجور، وزيادة عدم المساواة في الدخل في جميع أنحاء العالم الليبرالي، كما جعل النظام الماليّ الدولي أقل استقرارًا، مما أدى إلى تكرار الأزمات المالية، ثم تحولت تلك المشاكل إلى مشاكل سياسية، مما أدى إلى مزيد من تآكل الدعم للنظام الليبرالي.

يقوّض الاقتصاد المفرط العولمة النظام بطريقةٍ أخرى: فهو يساعد البلدان الأخرى المقاومة لأحادية القطب على أن تصبح أكثر قوة، مما قد يقوض القطبية الأحادية وإنهاء النظام الليبرالي، هذا ما يحدث مع صعود الصين، الذي أدى، إلى جانب انتعاش القوة الروسية، إلى إنهاء حقبة القطب الواحد، سيتكون العالم متعدد الأقطاب الناشئ من نظامٍ دوليّ قائمٍ على الواقعية، والذي سيلعب دورًا مهمًا في إدارة الاقتصاد العالمي، والتعامل مع الحدّ من التسلح، والتعامل مع مشاكل المشاعات العالمية مثل تغير المناخ، بالإضافة إلى هذا النظام الدولي الجديد، ستقود الولايات المتحدة والصين أنظمةً محدودةً تتنافس مع بعضها البعض في المجالين الاقتصادي والعسكري.

مستقبل النظام الدولي.

من المحتمل أن تكون هناك ثلاثة أوامر واقعية مختلفة في المستقبل المنظور: نظامٌ دوليّ (مفتوح) ضعيف ونظامين محدودين (قويين) أحدهما بقيادة الصين والآخر بقيادة الولايات المتحدة، سوف يهتم النظام الدولي المفتوح الناشئ بشكلٍ أساسيّ بالإشراف على اتفاقيات الحدّ من التسلح وجعل الاقتصاد العالميّ يعمل بكفاءة، ومن المرجح أيضاً أن يولي اهتماماً أكثر جديّةً مما كان عليه في الماضي للمشاكل المتعلقة بتغير المناخ، في الأساس، ستركز المؤسسات التي يتألف منها النظام الدوليّ على تسهيل التعاون بين الدول، في المقابل، سيهتم النظامان المقيّدان بشكلٍ أساسيّ بشن منافسةٍ أمنيةٍ ضدّ بعضهما البعض، على الرغم من أن ذلك سيتطلب تعزيز التعاون بين أعضاء كل نظام.

سمتان رئيسيتان للعالم متعدد الأقطاب الجديد سيشكلان بعمق الأنظمة الناشئة، أولاً، بافتراض أن الصين تواصل صعودها المثير للإعجاب، فسوف تشارك في منافسةٍ أمنيةٍ شديدةٍ مع الولايات المتحدة وستكون السمة المركزية للسياسة الدولية على مدار القرن الحادي والعشرين، وسيؤدي هذا التنافس إلى إنشاء أنظمة محدودةٍ تهيمن عليها الصين والولايات المتحدة، ستكون التحالفات العسكرية مكوناتٌ أساسيةٌ لهذين النظامين، اللذين بدأ تشكيلهما الآن وسيشبهان الأوامر التي يقودها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في الحرب الباردة.

ومع ذلك، سيكون لدى بكين وواشنطن في بعض الأحيان أسبابٌ للتعاون في قضايا عسكريةٍ مختارة، وهو مسعىً يقع ضمن اختصاص النظام الدولي، كما حدث خلال الحرب الباردة، مرة أخرى، سيكون التركيز بشكلٍ أساسيّ على اتفاقيات الحدّ من التسلح وسيشمل روسيا وكذلك الصين والولايات المتحدة، من المرجح أن تظلّ المعاهدات والاتفاقيات الحالية التي تتناول الانتشار سارية، لأنّ القوى العظمى الثلاث جميعها سترغب في الحد من انتشار الأسلحة النووية، لكن سيتعين على بكين وموسكو وواشنطن التفاوض بشأن معاهداتٍ جديدةٍ تحدّ من ترساناتها، كما فعلت القوى العظمى خلال الحرب الباردة، ومع ذلك، فإنّ النظم المقيدة التي تقودها الولايات المتحدة والتي تقودها الصين ستكون مسؤولة إلى حد كبير عن التعامل مع المسائل الأمنية الأساسية،

في الأمور العسكرية، يجب أن تحمل الأنظمة الثلاثة الناشئة حول التنافس بين الولايات المتحدة والصين تشابهًا ملحوظًا مع أوامر الحرب الباردة الثلاثة، وإن كانت الصين قد حلت محل الاتحاد السوفيتي

نظام دولي مفتوح

ونظامان عالميان مقيدان

مركز الدراسات والبحوث الأنثروستراتيجية

هو أوّل مركز من نوعه في لبنان، وفي العالم العربي، لجهة طبيعة معالجة موضوعاته، حيث يقوم على المزاوجة بين النظريات التفسيرية في العلوم السياسية والعلاقات الدولية وقواعد "الأنتروستراتيجيا" التي أسّسها القيّمون على المركز، كمنظور جديد لتفسير واستقراء الأحداث السياسية والاجتماعية الدولية، ويعمل المركز كقاعدة إنذار مبكر يستبق التفاعلات الدولية قبل حدوثها، من خلال استقراءه للبيئة الاستراتيجية للتكتلات الإقليمية والدولية ودراستها وتحليلها وتوقّع نتائجها.

روسيا
احتواءٌ صينّي أم
احتواءٌ أميركّي؟

أوروبا تحت
الهيمنة
الأميركية

ماذا عن روسيا؟

يقول ميرشايمر إنهّا بالتأكيد قوة عظمى، وهذا هو السبب في أنّ العالم الناشئ متعدد الأقطاب وليس ثنائي القطب، لكنها ستكون إلى حدٍّ بعيدٍ أضعف القوى العظمى الثلاث في المستقبل المنظور، ما لم يواجه الاقتصاد الصيني أو الأمريكي مشاكل كبيرةً طويلة الأجل.

ولكن، السؤال الرئيسّي فيما يتعلق بروسيا هو: أيّ جانب، إن وجد، سوف يأخذ في التنافس بين الولايات المتحدة والصين؟ على الرغم من أن روسيا متحالفة الآن مع الصين، فمن المرجح أن تغير موقفها بمرور الوقت وتتحالف مع الولايات المتحدة، وذلك ببساطة لأّن الصين المتزايدة القوة تمثل التهديد الأكبر لروسيا، نظرًا لقربها الجغرافي، إذا أقامت موسكو وواشنطن علاقاتٍ أوثق بسبب خوفهما المتبادل من الصين، فسوف يتم دمج روسيا بشكلٍ فضفاضٍ في النظام المحدود الذي تقوده الولايات المتحدة، إذا استمرت موسكو في إقامة علاقاتٍ ودّيةٍ مع بكين لأنها تخشى الولايات المتحدة أكثر مما تخشى الصين، فسوف يتم دمج روسيا بشكلٍ فضفاضٍ في النظام الذي تقوده الصين، من الممكن أن تحاول روسيا عدم الانحياز إلى أي من الجانبين والبقاء على الهامش.

أخيرًا، ماذا عن أوروبا؟

من المرجح أن تصبح معظم الدول في أوروبا، وخاصةً القوى الكبرى فيها، جزءًا من النظام المحدود الذي تقوده الولايات المتحدة، على الرغم من أنّه من غير المرجح أن تلعب دورًا عسكريًا جادًا في احتواء الصين، لأنّ ليس لديهم القدرة على إبراز قوة عسكرية كبيرة في شرق آسيا، وليس لديهم سبب وجيه للاستحواذ عليها، لأنّ الصين لا تهدد أوروبا بشكلٍ مباشر، ولأنّه من المنطقي بالنسبة لأوروبا أن تمرر المسؤولية إلى الولايات المتحدة ودولها، الحلفاء الآسيويون، مع ذلك، سيرغب صانعو السياسة في الولايات المتحدة في أن يكون الأوروبيون داخل نظامهم المحدود لأسبابٍ اقتصاديةٍ مرتبطةٍ استراتيجيًا، على وجه الخصوص، سترغب الولايات المتحدة في منع الدول الأوروبية من بيع التقنيات ذات الاستخدام المزدوج إلى الصين والمساعدة في الضغط الاقتصادي على بكين عند الضرورة.

في المقابل، ستبقى القوات العسكرية الأمريكية في أوروبا، والعمل على الحفاظ على الناتو على قيد الحياة والاستمرار في العمل في تلك المنطقة.

ختاماً: بالنظر إلى أنّ كلّ زعيمٍ أوروبي تقريبًا يرغب في رؤية ذلك يحدث، فإنّ التهديد بالمغادرة يجب أن يمنح الولايات المتحدة نفوذاً كبيراً في حمل الأوروبيين على التعاون على الجبهة الاقتصادية ضدّ الصين.

.

المصدر: جون جيه ميرشايمر، صعود وسقوط النظام الدولي الليبرالي، الأمن الدولي ٢٠١٩؛ ٤٣ (٤): ٧-٥٠، دوى: https://doi.org/10.1162/isec_a_00342

John J. Mearsheimer; Bound to Fail: The Rise and fall of the Liberal International Order. International Security 2019; 43 (4): 7–50. doi: https://doi.org/10.1162/isec_a_00342

© Copyright 2023, All Rights Reserved | I.T.S